المرأة العاملة ودورها في دعم الاقتصاد الأسري في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على منسوبات جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز)

د/ إيمان محمد محمد يوسف

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد المنزلي بكلية التربية بالدلم
جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز المملكة العربية السعودية
والأستاذ المساعد بقسم علوم الألبان
بجامعة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية .

د/ معالم حسن على المعلم

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد المنزلي بكلية التربية بالدلم

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز– المملكة العربية السعودية

محمد أحمد هلال

باحث بكلية إدارة الأعمال بالخرج

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز – المملكة العربية السعودية

المرأة العاملة ودورها في دعم الاقتصاد الأسري في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على منسوبات جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز)

د/ إيمان محمد محمد يوسف [١] د/ معالم حسن على المعلم [٢]

محمد أحمد هلال[٣]

تم دعم هذا المشروع بواسطة عمادة البحث العلمي بجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز من خلال المقترح البحثي رقم ٢٠١٧/٠٢/٨٠٠٧

الملخص العربي :

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على الدور الذي تؤديه المرأة السعودية في دعم الاقتصاد السعودي بوجه عام والاقتصادي الأسرى على وجه الخصوص في محافظة الخرج ، وتتمثل المشكلة البحثية في أن الدور الذي تؤديه المرأة السعودية في هذا الإطار دون المستوى المأمول في ظل ما تتمتع به المرأة السعودية من إمكانات وطاقات وخبرات ومؤهلات في إطار ما تبذله الدولة من جهود لتذليل العقبات ومواجهة التحديات التي تواجهها المرأة السعودية . ولتحقيق أهداف البحث فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي الكمي وذلك لمعالجة البيانات الثانوية والأولية التي سيتم تجميعا من مصادرها المختلفة الثانوية والميدانية ، وإعتمد البحث على عينة عشوائية منتظمة بلغ قوامها ١٢٣ مفردة تمثل نحو ١٨% من إجمالى المجتمع الإحصائي البالغ نحو ٦٩٥ مفردة . وتوصل البحث إلى عدد من النتائج الرئيسة من بينها أن المرأة السعودية في محافظة الخرج متاح لها عدد من الفرص الوظيفية الهامة أهمها : مهن الطب والتدريس والأعمال الإدارية والإعلام والمهن الحرة والوظائف الفنية والتقنية والمحاسبية والاتصالات والمشاغل النسائية والأخصائيات الاجتماعيات والأسواق النسائية وغيرها ، كما تبين أيضاً أن المرأة السعودية في محافظة الخرج تدعم الإقتصاد الأسري عن طريق عدد من المحاور الهامة من بينها تنمية القيم الإيجابية لدى أبنائها والمساهمة في تربية جيل يحمل قدراً كبيراً من هذه القيم الإيجابية وكذلك المساهمة في نفقات الأسرة والمعيشة ورفع الوعي الإستثماري والإدخاري وترشيد الإستهلاك

[١] أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد المنزلي بكلية التربية بالدلم جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز المملكة العربية السعودية والأستاذ المساعد بقسم علوم الألبان بجامعة كفر الشيخ بجمهورية مصر العربية .

[٢] أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد المنزلي بكلية التربية بالدلم – جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز– المملكة العربية السعودية .

[٣] باحث بكلية إدارة الأعمال بالخرج – جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز – المملكة العربية السعودية .

العائلي ، كما تبين أيضاً من نتائج البحث أن هناك عدداً من المعوقات التي قد تحول دون تفعيل دور المرأة في أداء دورها الهادف إلى دعم الاقتصاد الأسري من بينها عدم وجود مراكز متخصصة ذات كفاءة عالية وسعر مناسب تستوعب أطفال العاملات، وكذلك صعوبة الحصول على الفرص الوظيفية المناسبة مع محدودية هذه الفرص .ووضع البحث عدداً من الآليات والمقترحات الكفيلة بتفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي من بينها تأسيس قاعدة بيانات تتضمن الفرص الوظيفية المتاحة مع التركيز على الفرص المتاحة التي أظهرتها نتائج الدراسة ، مع السعي نحو تأسيس مراكز تدريب وإستشارات تعنى بتأهيل النساء المقدمات على سوق العمل بما يرفع من درجة كفاءتهن ويؤهلهن للالتحاق بسوق العمل ، مع تذليل العقبات والمشاكل التي قد تحول دون تفعيل دور المرأة في دعم الإقتصاد السعودي بوجه عام والإقتصاد الأسري على وجه الخصوص والتي أظهرتها نتائج البحث .

المقدمة :

أصبح دور المرأة في الحياة الاقتصادية من الأمور التي تشغل بال مخططي السياسات والبرامج الاقتصادية في المملكة العربية السعودية نظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة السعودية في تنمية وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في ظل التزايد النسبي لفرص العمل المتاحة لها في العديد من المجالات .

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة السعودية في محافظة الخرج يمكن أن تؤدي دوراً رائداً ومتميزاً في دعم الاقتصاد الوطني بوجه عام والاقتصادي الأسري على وجه الخصوص من خلال إسهامها في العمل في عدد من المجالات الهامة والحيوية كالتعليم والصحة وتربية الأولاد وتنمية القيم الإيجابية لدى أبنائها وغيرها من المجالات على الرغم مما قد تعانيه من صعوبات تتعلق بسوق العمل وما يتطلبه من توافر خبرات فنية ومواصفات قياسية لدى الخريجات .

المشكلة البحثية :

تتمثل المشكلة البحثية في أن الدور الذي توديه المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الأسرى قد يكون دون المستوى المطلوب ، حيث تؤكد معظم المؤشرات الاقتصادية أن مشاركة المرأة السعودية في النشاط الاقتصادي سواء من خلال العمل أو الاستثمار مازال محدوداً ولا يتناسب على الإطلاق مع الأهمية النسبية لمكانتها في المجتمع في ظل التوجهات الاقتصادية المحلية والدولية الراهنة . في ظل تزايد معدلات البطالة في القطاع النسائي التي بلغت نحو ٣٣,١% في الربع الأول من عام ٢٠١٧ (الهيئة العامة للإحصاءات ، مسح القوى العاملة– المملكة العربية السعودية).

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على الدور الذي تؤديه المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام والاقتصاد الأسرى على وجه الخصوص في محافظة الخرج ويتفرع من هذا الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية التي يمكن تناولها على النحو التالي :

١) التعرف على مجالات وفرص العمل المتاحة للمرأة السعودية في محافظة الخرج.
٢) التعرف على الدور الذي تؤديه المرأة السعودية في دعم الإقتصاد الوطني بوجه عام والاقتصاد الأسري على وجه التحديد.
٣) عرض الصعوبات التي قد تواجه المرأة السعودية في أداء دورها الفاعل في عملية دعم الاقتصاد
٤) إقتراح عدد من الآليات المناسبة لتفعيل مشاركة المرأة في دعم الاقتصاد.

أهمية البحث ومبرراته :

يعد موضوع البحث من الموضوعات الضرورية والملحة التي تفرضها الظروف الراهنة وربما يعزي ذلك لعدد من الاعتبارات من بينها :

٥) القيمة العلمية المضافة لهذا البحث بما يعزز دور المرأة ويفعل من دورها المأمول في دعم الإقتصاد .

٦) المحدودية النسبية للبحوث العلمية التي أجريت في هذا المجال خاصة على مستوى منطقة الخرج .

٧) طبيعة الظروف الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الوطني السعودي في الوقت الراهن والذي يسعى بجدية لتنويع مصادر دخله والاعتماد على مصادر غير نفطية في مصادر دخله في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠

٨) التوجهات الاقتصادية المحلية الحالية الرامية لتفعيل دور المرأة ودعم مشاركتها للرجل وتحمل مسؤوليتها في دعم الاقتصاد الوطني .

منهجية البحث :

إعتمد البحث في تحقيق أهدافه على المنهج الوصفي التحليلي وتحديداً فقد تم التركيز على النسب المئوية والتكرارات، معامل ارتباط بيرسون ، اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة، اختبار(t) لمتوسط عينة واحدة One sample T test ، كما اعتمد البحث بشكل أساسي على أسلوب البحث الميداني لدراسة وتحليل البيانات تم الحصول عليها ميدانياً من خلال عينة عشوائية منتظمة لتجميع البيانات الأولية من منسوبات الجامعة من عضوات هيئة التدريس .

مجالات البحث : تتضمن مجالات البحث كل مما يلى :

١) **المجال البشري** : منسوبات جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز من عضوات هيئة التدريس حيث تم إختيارعينة بلغ قوامها (١٢٣) عضوة من إجمالي عدد العضوات البالغ نحو ٦٩٥ وهو ما يمثل نحو ١٨% من إجمالي عدد العضوات وقد روعي أن تكون العينة المختارة ممثلة لكل العضوات في مختلف المحافظات التي تغطيها الجامعة ، وفيما يتعلق بطبيعة العينة التي تم اختيارها فقد اعتمدت على الطريقة العشوائية المنتظمة في اختيار أفراد العينة لهذه الدراسة ، و قد تم توزيع الاستبانة عليهم باستخدام الأسلوب المباشر والجمع بالمناولة.

٢) **المجـال المكـاني** : تـم تطبيـق الدراسـة علـى العـاملات فـي جامعـة الأميـر سـطام بـن عبـدالعزيز بالمملكة العربية السعودية .

٣) **المجـال الزمنـي** : تـم إجراء الدراسـة وجمـع البيانـات خـلال الفصـل الدراسـي الأول للعـام الجـامعي ١٤٣٨/١٤٣٩هـ .

أدوات جمع البيانات :

إعتمد البحث في جمع بياناته على الإستبانة كأداة رئيسة من أدوات الدراسة التي تم تصميمها بما يحقق أهدافه وتم توزيعها على الأفراد المعنيين بالأمر، حيث يتبين من بيانات هذا الجدول أن الإستبانة تتكـون مـن أربعـة محـاور رئيسـة تضـمن الأول منهـا (١٢) فقـرة شـملت البيانـات العامـة الخاصـة بالمبحوثات ، أما المحور الثاني فقد تضمن (١٠) فقرات تناولت دور المرأة في دعم الإقتصاد الأسري السعودي ، أما المحور الثالث فقد إحتوى على (٢٢) فقرة تناولت معوقات تفعيل دور المرأة في دعم الإقتصاد الأسري السعودي ، أما المحور الرابع والأخير فقد إنطوى على (٢٥) فقرة استهدفت إلقاء الضوء على بعض الآليات والمقترحات الخاصة بتفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي .

الدراسات السابقة :

تبين من حصر ومطالعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وجود عدد من الدراسات ذات العلاقة على مستوى المملكة العربية السعودية التي يمكن تناولها على النحو التالي :

١) دراسة (المقبل ، ١٤٣٣هـ) [١] بعنوان : حقوق المرأة الاقتصادية في القطاع الحكومي والخاص في : وقد تناولت الدراسة عدة أمور منها واقع الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل المرأة في القطاع الحكومي

[١] المقبل ، عواطف سليمان ، ١٤٣٣ هـ ، حقوق المرأة الاقتصادية في القطاع الحكومي والخاص ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحماية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة الاقتصادية، مركز إثراء المعرفة للاستشارات التربوية والتعليمية ، ص ص٢-١٦ .

السعودي ، وأهم المعوقات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الحكومي السعودي كما تناولت أيضاً واقع الأنظمة والقوانين المنظمة لعمل المرأة في القطاع الخاص ، وأيضاً في مجال استثمار وإنشاء المشاريع مع استعراض للمعوقات والفرص في عمل المرأة في مجال الاستثمار . واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها وتوصلت لعدد من النتائج الهامة من بينها : أنه على الرغم من وجود نظام العمل الجزئي للمرأة العاملة في معظم بلدان العالم إلا أن هذا النظام لم يقر بالنسبة للسعودية العاملة في القطاع الحكومي . وعن واقع المرأة العاملة في القطاع الخاص فقد تبين من نتائج الدراسة أن هذا القطاع لم يكن مصدر جذب للعمل بالنسبة للمرأة في بدايات التنمية في المملكة والفترة اللاحقة لها والتي تميزت بتوافر الوظائف الحكومية خلالها . كما تبين من نتائج الدراسة أيضاً أننا نواجه مشكلة حقيقية تتمثل في انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاع الخاص وأن هذا القطاع لا يمثل حتى الآن مصدر جذب للمرأة السعودية العاملة . وقد رصدت الدراسة عدداً من المعوقات والفرص في عمل المرأة في القطاع الخاص وأهمها عدم وجود قوانين ثابتة تهتم بظروف عمل المرأة في القطاع الخاص وهو الأمر الذي ترتب عليه هضم لحقوق النساء العاملات في بعض القطاعات الخاصة وقد يكون هذا سبباً رئيسياً في قلة عدد العاملات في القطاع الخاص . كما أن هذا يعني أهمية وجود أنظمة لضبط آلية العمل في القطاع الخاص والإشراف عليها بشكل مباشر وذلك من قبل الجهات المعنية .

٢) دراسة (بوعلي ، ٢٠٠٨) [٢] بعنوان : "دور عمل المرأة في اقتصاد الأسرة السعودية – دراسة تطبيقية لموظفات المنطقة الشرقية" والتي استمدت أهميتها من عمل المرأة ومشاركتها في التنمية بصفة عامة وفي اقتصاد الأسرة بصفة خاصة ومن هنا فقد هدف البحث إلى التعرف على دور المرأة السعودية في التنمية الاقتصادية ومجالات العمل المتاحة لها وأثر عمل المرأة السعودية في اقتصاد الأسرة وتأثيره على مستوى رفاهية الأسرة السعودية . حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، لمجتمعه الإحصائي الذي تكون من ٦٠٠ استجاب للاستبيان منها ٣١٥ موظفة في مدن المنطقة الشرقية ، وتوصل البحث لعدد من النتائج الهامة من بينها التأكيد على ضرورة عمل المرأة لتحقيق التوازن في سوق العمل مع وجود الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة ، كما تبين من نتائج البحث أن الوظائف التعليمية والطبية والإعلام وبعض الوظائف الإدارية بجانب الأعمال الخاصة هي الوظائف التي تركز فيها تواجد المرأة كقوة عاملة ، كما أشار البحث إلى وجود علاقة قوية بين الدخل الإضافي للأسرة وامتلاك المسكن . ووضع البحث عدداً من التوصيات الهامة من بينها ضرورة توسيع رقعة

[٢] بوعلي ، عبدالله بن جواد بن يوسف . ربيع الآخر ١٤٢٩هـ ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .

الاختيارات التخصصية للمرأة في التعليم العالي لتأهيلها وإعدادها لدور أكثر فعالية وتنوعا في النشاط الاقتصادي ، ولتوصية أيضاً بأن يكون الاستثمار أحد المخارج أمام المرأة السعودية وخاصة المقتدرات منهن مع التأكيد على دور الشركات الخاصة في جذب واستقطاب القوة النسائية المؤهلة للعمل بشركات نسائية منشأة من قبل رجال أعمال سعوديين واخيراً التوصية بإنشاء هيئة وطنية تهتم بقضايا المرأة فيما يتعلق بالعمل .

٣) دراسة (الشتيوي وآخرون ، ١٤٢٩) [٣] بعنوان : " توظيف المرأة السعودية في القطاعين العام والخاص (المعوقات والحلول) حيث هدف البحث إلى دراسة موضوع توظيف المرأة السعودية بالقطاعين العام والخاص بهدف الوقوف على مواقع القصور في عملية توظيف المرأة السعودية وذلك من اجل معرفة أسبابها ، ومن ثم اقتراح الحلول الملائمة التي من شانها تقليص نواحي القصور، ومن ناحية ومن ناحية أخرى فقد هدف البحث التعرف على مجالات وفرص توظيف المرأة السعودية في القطاعين العام والخاص بما ينسجم مع المتغيرات والمستجدات المحلية والدولية في سوق العمل ، وبما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية . ولتحقيق هدف البحث الرئيس وأهدافه الفرعية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المصادر المكتبية و الميدانية حيث ركزت الميدانية على الاستبيان كأداة بحث رئيسية ، إضافة إلى المقابلة الشخصية ، لتقصي جوانب القضايا الرئيسية التي تناولتها الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي أكد أبرزها على : أن هناك ضعف في التوجيه المهني للفتاة السعودية قبل اختيارها للتخصص الدراسي ، وأن الرغبة في الحصول على وظيفة في القطا ع العام يعتبر من اكبر الدوافع وراء اختيار الفتاة للتخصص ، الأمر الذي أحدث ضعفا في المواءمة بين مخرجات تعليم المرأة وحاجة سوق العمل ، كما تم التوصل إلى أن الدوافع غير المادية تعتبر محرك أساسي لخروج المرأة السعودية للعمل خارج البيت مما له اثر في طول مدة بحثها عن عمل .إضافة إلى ذلك فإن نظام العمل الجديد (١٤٢٧هـ) وعلى الرغم من صدوره حديثا ، إلا أنه لم يعالج بعض المشاكل التي أظهرتها الدراسات حول جوانب النظام السابق خاصة فيما يخص الأمن الوظيفي ، العمل المرن ، مراكز رعاية الأطفال ، وسائل النقل للعاملات. كما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن من أهم مبررات استمرار القطاعين العام والخاص في توظيف المرأة غير السعودية يعود إلى عدم وجود سعوديات لشغل الكثير من الوظائف التقنية ، والفنية ، والمهنية ، وأن المؤهل الدراسي ، والتخصص ، والدورات التدريبية ، والخبرة الوظيفية تشكل أهم شروط ترشيح المرأة السعودية على الوظائف المتاحة في القطاعين العام والخاص .كما اكتشفت الدراسة وجود العديد من الفرص الوظيفية النسائية المتاحة أو الممكن إتاحتها للمرأة السعودية مستقبلا في القطاعين العام

[٣] الشتيوي ، عبدالله بن صالح (١٤٢٩هـ) ، توظيف المرأة السعودية في القطاعين العام والخاص (المعوقات والحلول) ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ع س – ٣ – ٨ .

والخاص خاصة في القطاعات التي لا توظف المرأة في الوقت الحالي . وبناءً عليه ، فقد اقترحت الدراسة عددًا من مداخل الحلول لزيادة معدلات توظيف المرأة السعودية بالقطاعين العام والخاص من بينها أهمية إعداد المرأة السعودية للمرحلة القادمة من خلال التركيز على التخصصات التطبيقية في الجامعات والكليات ، وتكثيف برامج التدريب التقني ، والفني ، والمهني النسائي ، واتخاذ أسلوب إعادة التأهيل للخريجات من التخصصات النظرية للوظائف المطلوبة حاليا أو المتوقع أن تنشأ الحاجة لها مستقبلا ، خاصة في مجالات العلوم الطبية المساعدة ، والتغذية ، وتقنية الاتصالات والمعلومات عموما وفي مجال الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية على وجه الخصوص ، وذلك في ظل توجهات سوق العمل لهذين المجالين في الفترة القادمة ، والأخذ في الاعتبار انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ، وما سوف تحدثه تلك العضوية من تغيرات في أسلوب الإدارة والتعاملات التجارية المستقبلية .إضافة إلى ذلك ، فقد أوصت الدراسة بتأنيث جميع الوظائف المرتبطة مباشرة بشئون المرأة ، وتوفير مراكز العناية بالأطفال في مواقع العمل ، وتوفير وسائل النقل للعاملات ، وتطبيق أسلوب العمل المرن) العمل الجزئي ، والعمل عن بعد كونه أسلوبا من شانه أن يسهم في حل مشكلة البطالة النسائية ، باعتباره من ابرز الأساليب التي طبقت في كثير من الدول المتقدمة والنامية لحل مشكلة البطالة .من جهة أخرى ، اقترحت الدراسة إعطاء نظام معلومات سوق العمل أهمية أكثر كونه بوابة المرأة لدخول سوق العمل ، من خلال تطوير قاعدة المعلومات بمكاتب العمل الحكومية ومكاتب التوظيف الأهلية .كما تضمنت توصيات الدراسة ضرورة استخدام الوسائل الحديثة في نشر الوظائف المتاحة للمرأة كالأنترنت ، كونها من الوسائل المفضلة لدى النساء، إضافة إلى الصحف والمجلات المتخصصة الأمر الذي من شأنه أن يفعل دور المرأة في التنمية الاقتصادية .

٤) دراسة (الزومان وآخرون ، ٢٠٠٤) [٤] بعنوان : العمل عن بعد عالمياً ومجالات تطبيقه في المملكة العربية السعودية : وترى الدراسة أن فرصة الاستفادة من العمل عن بعد متوفرة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية بحكم وجود البنية الأساسية لتقنية الاتصالات ، وتوافر الأجهزة اللازمة للعمل عن بعد ،كما أن البنية الحالية كافية لتنشيط العمل عن بعد ،كما أن المجتمع السعودي بيئة خصبة لتطبيق العمل عن بعد خاصة من قبل النساء ، ربات البيوت ، وذوى الحاجات الخاصة ، . ولتفعيل دور المرأة اقتصاديا فإن المرأة تري ضرورة تحقيق تنمية نوعية للموارد البشرية في ظل تزايدها الكمي مما يعني توسيع الطاقات الاستيعابية لمؤسسات التعليم والتدريب مع التحسين المستمر لنوعية التعليم والتدريب المقدم وملاءمته مع متطلبات التنمية الاقتصادية مع ضرورة إيجاد فرص للعمل في مختلف

٤ الزومان ، عبدالعزيز ، العقيلي ، محمد ، السلامة ،عبدالعزيز ، الرسيني ، ماجد ،٢٠٠٤ ، العمل عن بعد عالمياً ومجالات تطبيقه في المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي (المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمن) ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المدينة المنورة .

القطاعات الاقتصادية ، وهو الأمر الذي قد يتطلب ضرورة اتخاذ العديد من الإجراءات منها ما يتصل بالنمو الاقتصادي ومنها ما يتصل بآليات سوق العمل وكفاءته في تحقيق المواءمة السريعة بين جانبي العرض والطلب لمختلف المهن والتخصصات على مستوى مناطق المملكة المختلفة . وترى الدراسة أن العمل عن بعد هو نشاط جانبي من الأعمال ، إلا أن فكرة العمل عن بعد تحتاج إلى إشهار وإعلان وتوعيه نظراً لأن هذا العمل يحمل في طياته الكثير من المنافع . وتقترح الدراسة إنشاء جمعية رعاية تتولى رعاية أفكار ومشاريع وتوعية رجال الأعمال والطلبة وغيرهم عن العمل عن بعد ،بما في ذلك حث الشركات الكبيرة على تقديم برامج للعمل عن بعد لتكون رائداً في هذا المجال ، وأن يكون هذا المشروع تحت النظر والدراسة للتطوير والتحسين. كما يقترح أن تقوم الجهة المناسبة (وزارة العمل والعمال) بتنظيم العمل عن بعد من حيث ، ماهية العمل عن بعد وتعريفه ، واعتماده كنوع من العمل المنتظم وذلك بتحديد الأجور ، والأجازات والعمل الإضافي والحقوق العامة سواء باعتباره امتدادا للعمل العادي أو بوضع نظام خاص له بما يضمن تفعيل دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية .

٥) دراسة (Al-Shetaiwi ، ٢٠٠٢) [٥] بعنوان "Factors Affecting the Under : Utilization of Qualified Saudi Women in the Saudi Private Sector" حيث هدفت الدراسة إلى اكتشاف أهم العوامل التي أدت إلى عدم استغلال المرأة السعودية المؤهلة في القطاع الخاص .وكان من أهم نتائج الدراسة عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم والتدريب مع حاجة القطاع الخاص للمرأة في المجال الفني والمهني ، كما أن أغلب الوظائف المطروحة بالقطاع الخاص للمرأة لا تتناسب مع الظروف الاجتماعية والثقافية للمرأة السعودية ، إضافة إلى عدم كفاءة نظام المعلومات بسوق العمل ، وعدم مراعاة نظام العمل لظروف العاملة ، ونقص خدمات مراكز رعاية الأطفال ، كما أظهرت الدراسة أن انخفاض الأجر بالقطاع الخاص ليس سببًا في عدم إقبال المرأة السعودية للعمل في هذا القطاع خلافًا لبعض العوامل الأخرى التي تعتبرها المرأة السعودية من البواعث على عدم الإقبال للعمل في هذا القطاع كعدم وجود نظام الدوام الجزئي ، وعدم توفر وسائل النقل المجانية ، إضافة إلى طول ساعات الدوام . كما لم يتضح تأثير العوامل الاجتماعية على قبول المرأة الباحثة عن عمل لأي وظيفة من الوظائف الفنية والمهنية والتي كانت في فترة مضت غير مقبولة اجتماعيًا كالخياطة والتجميل والنسيج. وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة إعطاء التعليم الفني والتدريب المهني للمرأة اهتمامًا أكثر مع الاستفادة من برامج التعليم الفني والتدريب المهني المقدمة للذكور في تطوير سياسة تعليم الإناث فنيًا ومهنيًا ، وزيادة الاهتمام بالتوجيه المهني للفتاة في مرحلتي المتوسطة والثانوية نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل ، وأهمية تعاون القطاعين العام

[5] Al-Shetaiwi, A. (2002) Factors Affecting the Underutilization of Qualified Saudi Women in the Saudi Private Sector. PhD. theses. Loughborough University. UK.2002.

والخاص في رفع مستوى تعليم وتوظيف الإناث، كما أوصت الدراسة بأهمية تطبيق الدوام المرن للمرأة ، وإعطاء أهمية أكثر لنظام معلومات سوق العمل ليكون قادراً على تقديم خدماته لأطراف عملية التوظيف وهو ما يترتب عليه زيادة دور المرأة الفاعل في التنمية المستدامة .

٦) دراسة (الشهراني ، ١٤١٧) [٦] بعنوان : " الفرص الوظيفية المتاحة والممكن إتاحتها للمرأة السعودية " وإستهدفت الدراسة لتعرف على نظام التوظيف والفرص الوظيفية المتاحة حاليًا للمرأة السعودية والممكن إتاحتها مستقبلاً بسوق العمل السعودي من خلال دراسة عينة من المسئولين بالقطاعين العام والخاص بكل من مدينتي الرياض وجدة . و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : أن أعلى نسبة تمثيل للمرأة السعودية يأتي في قطاع التعليم ، ثم العمل الإداري فالقطاع الصحي .وأن فرص العمل للمرأة السعودية في القطاعين العام والخاص محدودة وتنحصر في المجالات التقليدية ، كما توصلت الدراسة إلى أنه يزيد تأهيل المرأة السعودية في المجالات التقليدية ، ويقل في الجانب الغير تقليدي ، مما ساهم في محدودية الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة بسوق العمل. وأوصت الدراسة بأهمية زيادة الفرص الوظيفية للمرأة السعودية من خلال إنشاء مصانع مختلفة الإنتاج تستوعب خريجات من كافة المراحل التعليمية ،مع التفكير في إقامة شركات برؤوس أموال مشتركة تدار من قبل النساء والتي من خلالها يتم توجيه رؤوس أموالهن للاستثمار ، وإعداد وتدريب الخريجات عن طريق تعميم فروع نسائية لمعهد الإدارة العامة في كافة مناطق المملكة ، وتوجيه التعليم نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل الطب ، والتمريض ، والأشعة ، وتخطيط القلب ، ما يساهم في تشجيع السعوديات في فتح عيادات ومراكز طبية نسائية ، وإعادة تأهيل الخريجات من خلال برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر ، والتوسع في إنشاء دور الحضانة وتأمين المواصلات للعاملات ذهابًا وإيابًا لتشجيع استمرارهن بالعمل بما يفعل من دورهن في مجال التنمية الاقتصادية .

٧) دراسة (الحسيني ، ١٤١٣) [٧] بعنوان " تقييم مساهمات المرأة السعودية في سوق العمل وقد هدفت الدراسة معرفة عدد من الأهداف من بينها تقييم دور التعليم في تأهيل وإعداد المرأة للمساهمة في سوق العمل ، والأسباب التي أدت إلى ضعف مساهمة المرأة السعودية في التنمية من خلال عينة من عدد من الجهات الحكومية بمدينة جدة . وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ضعف مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل يرجع إلى عدد من العوامل ، من أهمها : محدودية مجالات العمل المتاحة للمرأة ، ومحدودية التخصصات التي تقبل عليها المرأة أو المتاحة لها، وعدم تقبل الرجل خروج المرأة للعمل ، وعدم

---

[٦] الشهراني ، مريم .١٩٩٧ م .الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة السعودية رسالة ماجستير . جامعة أم القرى .مكة المكرمة .المملكة العربية السعودية.

[٧] الحسيني ، عائشة .١٤١٣ هـ تقييم مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل .مركز النشر العلمي .جامعة الملك عبد العزيز.

قناعته بقدرتها وكفاءتها بالعمل .والنظرة الاجتماعية والقيود التي تحول دون مشاركة المرأة في كثير من المجالات ، وعدم وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وحاجة السوق من العمالة النسائية .كما أشارت الدراسة إلى أن الأسلوب المتبع في مجال العمالة والذي يقوم على أساس تدبير فرص العمل لإعداد الخريجات في مختلف التخصصات والمستويات على ضوء الوظائف المتاحة في الميزانية لم يعد يتفق ومسؤوليات المواجهة المصيرية لمستقبل الآلاف من الخريجات ، كما لم يعد يصلح كأساس لسياسة التعليم ومخططاته، فهو يعني ضمنيًا قصر أهداف التعليم على مجرد تدبير احتياجات العمالة للقطاع الحكومي فقط . وكان من أهم توصيات الدراسة إحداث تغيير هادف في سياسة تعليم المرأة ونظمه ووسائل التدريب لتصحيح مفهوم العمل في كثير من المجالات ، وتوعية الطالبات بأهمية التخصصات اللازمة للمجتمع ، كما أكدت الدراسة على أهمية التوسع في التعليم الفني والتقني للمرأة.

٨) دراسة (أبالخيل ، ١٤١٤) [٨] بعنوان " مجالات الاستثمار أمام المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة " وقد هدفت الدراسة تحقيق عدد من الأهداف من بينها : التعرف على مجالات الاستثمار التي تعمل بها المرأة السعودية ، والخبرات التي تستعين بها ، وحجم العمالة الوطنية من النساء السعوديات الموظفة فيها ، والتعرف على بعض العوامل التي تدفع المرأة السعودية للعمل في مجال الاستثمار ، وتحديد المجالات الأخرى التي تعمل بها المرأة السعودية ، وتحديد بعض المعوقات التي تواجهها عند عملها في الاستثمار ، والتعرف على نوع الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة المختصة والتي قد تساهم في تشجيع عمل المرأة في مجال الاستثمار الخاص. وقد توصلت الدراسة إلى أن المجتمع يقبل إلى حدٍ ما أن تعمل المرأة السعودية في مجال الاستثمار ، وأنه يوجد انخفاض في معدل مشاركة المرأة السعودية كسيدة أعمال في النشاط الاقتصادي بشكل واضح وقد اقتصرت مشاركتها على مجالات تتعلق باهتمامات المرأة دون الدخول في القطاعات الهامة كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، وأن هذا الانخفاض يعكس دورها الثانوي الذي تقوم به في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، كما توصلت إلى عدم تبني الأجهزة الحكومية لسياسات واضحة وإجراءات مرنة فيما يتعلق بمنح الرخص والسجلات اللازمة وتحديد المواصفات المطلوبة في المشروع الاستثماري ، أخيرًا توصلت الدراسة إلى أن معظم المشروعات الاستثمارية هي مشروعات صغيرة لا تعتمد على استخدام العمالة الوطنية إلا في حدود ضيقة خاصة النسائية منها لأسباب اجتماعية أو شخصية تتعلق بالمرأة العاملة نفسها ومدى التزامها بالعمل والشعور بالمسؤولية. وأوصت الدراسة بدعم الدولة لسيدات الأعمال عن طريق إعطاء أولوية لسيدات الأعمال في الاستثمارات الصناعية التي تناسب طبيعة المرأة وإمكاناتها كصناعة الأغذية والملابس والعطور ، ومستحضرات التجميل والأدوية وغيرها من

[٨] أبالخيل ، نوره .١٤١٣هـ مجالات الاستثمار للمرأة السعودية في المشاريع الصغيرة بمدينة الرياض ، دراسة ميدانية .مركز البحوث .كلية العلوم الإدارية. جامعة الملك سعود .الرياض.

الصناعات الخفيفة ، ووضع سياسات صريحة وإجراءات محدودة تدعم الدولة خلالها مهمة المرأة المستثمرة في الحصول على الرخص ومباشرة عملها بنجاح والمساهمة في بناء اقتصاد وطني منتج وفعال في إطار تعاليم الدين الإسلامي الحنيف . كما أوصت الدراسة بضرورة تعاون الغرف التجارية الصناعية مع سيدات الأعمال عن طريق تقديم المشورة اللازمة لدعم الكفاءات النسائية ، وتطوير قدراتها للنجاح في مجال الاستثمار ، وإعداد الدراسات المتعلقة بالفرص التجارية والصناعية المناسبة لإمكانات المرأة واهتماماتها.

خلاصة الدراسات السابقة والتعقيب عليها :

يتبين من إستعراض الدراسات السابقة أنها ركزت في مجملها على المجالات التي تعمل فيها المرأة السعودية بوجه عام ، ومقومات البنية الأساسية الداعمة للمرأة في تحقيق التنمية المستدامة ، كما إستعرضت أيضاً بعضها عدداً من الصعوبات التي تواجه المرأة في سبيل تأديتها لدورها الرامي للمساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي خاصة على المستوى الأسري ، إلا أن هذه الدراسات لم تركز على منطقة الخرج في أي منها وتحديداً لم تركز على دور المرأة في دعم الإقتصاد الأسري ،وكذلك معوقات تفعيل دور المرأة في دعم الإقتصاد الأسري، كما أنها لم تتطرق أيضاً لآليات تفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسرى وهي النقاط التي تمثل منطلقات رئيسة لهذا البحث .

النتائج البحثية :

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم تناول النتائج التحليلية للدراسة على النحو التالي :

أولاً : صياغة الإستبانة : تم الاعتماد في صياغة الإستبانة على مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس (موافق جدا , موافق, سيان , غير موافق , غير موافق على الإطلاق) ، وقد أعطيت هذه الإجابات الدرجات (٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) على التوالي كما هو موضح بالجدول رقم (١) ، كما تم اعتماد الوسط الحسابي الفرضي (٣) عند تحليل النتائج ، كما تم إعطاء الوزن النسبي وفقا للمقياس التالي لمتوسط إجابات عينة الدراسة حول محاور الدراسة.

جدول رقم (١) : الوسط الحسابي والوزن النسبي حسب مقياس ليكرت الخماسى

الوسط الحسابي	الوزن النسبي
أكثر من ٤,٢٥ إلى ٥	موافق جدا
أكثر من ٣,٥ إلى أقل من ٤,٢٥	موافق
أكثر من ٢,٧٥ إلى أقل من ٣,٥	سيان
أكثر من ٢ إلى أقل من ٢,٧٥	غير موافق

٢ فأقل	غير موافق على الإطلاق

*** المصدر** : بيانات الإستبانة المعدة للدراسة .

ثانياً : صدق وثبات الاستبانة : تم إجراء صدق الإستبيان عن طريق الصدق الظاهري validity وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين العاملين في ثلاث جامعات حكومية على مستوى المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية تم اختيارهم بناءً على اختصاصهم واهتماماتهم البحثية حول موضوع البحث ، حيث تم إعداد استمارة خاصة لاستطلاع آراء المحكمين حول مدى وضوح صياغة كل فقرة من فقرات الاستبانة وتصحيح ما ينبغي تصحيحه من الفقرات ومدى ملائمة كل فقرة للمحور الذي تنتمي إليه ومدى مناسبة كل فقرة لقياس ما وضعت من أجله ومدى سلامة البناء اللغوي للإستبانة . وقد إستفادت الباحثات من ملاحظات ومقترحات المحكمين في بناء أداة الدراسة حيث تم قبول الفقرات التي وافق عليها أكثر من ٩٠% من المحكمين ، كما تم تعديل الصياغة على بعض الفقرات ، حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية .

وفيما يتعلق بثبات الاستبانة تم تقدير ثبات الإستبانة وذلك عن طريق تقدير معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) Cronbach's Alpha لجميع أسئلة الاستبانة ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل نحو ٩٦% لكل فقرات الاستبانة إجمالاً – جدول رقم (٢) .

وعليه فإننا نلاحظ من خلال بيانات نفس الجدول أن هذه القيمة تعبر عن درجة عالية من الثبات وهو ما يعكس ثبات إجابات المبحوثات ، ويعد هذا الأمر وفق العرف العلمي كافيا لأغراض هذا البحث مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحقيق أهدافها .

جدول رقم (٢) : معامل الاتساق الداخلي (معامل الثبات – ألفا كرونباخ)

المحور	عنون المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	البيانات العامة الخاصة بعينة الدراسة	١٢	٠,٦٧
المحور الثاني	دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودية	١١	٠,٨٢٠
المحور الثالث	معوقات تفعيل دور المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الأسري السعودي	٢٢	٠,٩٢٠

المحور الرابع	آليات ومقترحات لتفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي	٢٥	٠,٩٨
جميع الفقرات		**١-٧٠**	**٠,٩٦**

* **المصدر** : بيانات الإستبانة المعدة للدراسة

ثالثاً : النتائج التحليلية الخاصة بالمحور الأول من الإستبانة (البيانات الشخصية) :

خلصت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج الهامة الخاصة بهذا المحور وهذه يمكن تناولها على النحو التالي :

١) **التحليل الوصفي لمتغير العمر بعينة الدراسة :** يتبين من النتائج التحليلية الواردة في جدول رقم (٣) أن معظم أفراد العينة ينتمون للفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين (٤١- أقل من ٦٠ سنة) حيث أنها حصلت على أعلى نسبة قدرت بحوالي ٥٩,٣% ، يليها في ذلك الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ١٦-٢٥ سنة حيث بلغت نسبتهن نحو ٢٤,٤% يليها في ذلك الفئتان العمريتان (٢٦-٤٠) سنة ، ٦٠ سنة فما فوق حيث بلغت نسبة كل منهما نحو ٨,١ % .

جدول رقم (٣) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير العمر

العمر (السنوات)	التكرارات	%
١٦-٢٥	**٣٠**	**٢٤,٤**
٢٦-٤٠	**١٠**	**٨,١**
٤١- أقل من ٦٠	**٧٣**	**٥٩,٣**
٦٠ سنة فما فوق	**١٠**	**٨,١**
الإجمالي	**١٢٣**	**١٠٠**

٢) **التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية**

يتبين من النتائج التحليلية الواردة في جدول رقم (٤) وذلك فيما يتعلق بمتغير الحالة الاجتماعية أن عدد أفراد العينة من المتزوجات بلغ عددهن ثماني حالات تمثل ٦,٥ % من إجمالي حجم العينة ، بينما بلغ عدد غير المتزوجات منهن نحو(٨٥) حالة تمثل نحو ٦٩,١ % من إجمالي حجم العينة وهي تمثل النسبة الأعلى ، وبلغت نسبة المطلقات نحو ١٨,٧ % ، في حين بلغ عدد النساء الأرامل (٧) حالات نحو ٥,٧ % من إجمالي حجم العينة وكن هن الأقل نسبة على مستوى كل الفئات .

جدول رقم (٤) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرارات	%
متزوجة	٨	٦,٥
غير متزوجة	٨٥	٦٩,١
مطلقة	٢٣	١٨,٧
أرملة	.٧	٥,٧
الإجمالي	١٢٣	١٠٠

٣) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقا لمتغير عائل المرأة :

يتبين من النتائج التحليلية لعينة الدراسة ووفقاً لمتغير عائل المرأة :

تشير النتائج التحليلية التي تم الحصول عليها من جدول رقم (٥) أن الأب هو العائل الرئيس لمعظم النساء السعوديات والذي حصل على ما نسبته ٥٩,٣%، يليه في ذلك الأخ والذي حصل على نسبة قدرت بحوالي ٢٨,٥% ، يليه في ذلك الأقارب التي بلغت نسبتهم نحو ١٣,٣ % من إجمالي حجم العينة وذلك في حالة غياب الزوج سواء كانت غير متزوجة أو مطلقة أو أرملة .

جدول رقم (٥) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير عائل المرأة

عائل المرأة	التكرارات	%
الأب	٧٣	٥٩,٣
الأخ	٣٥	٢٨,٥
أحد الأقارب	١٥	١٣,٣
الإجمالي	١٢٣	١٠٠

٤) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الأطفال :

يتبين من النتائج التحليلية للبيانات الواردة في جدول رقم (٦) ووفقاً لمتغير عدد الأطفال أن نسبة النساء اللاتي ليس لديهن أطفال بلغن نحو ١٠,٦% ، في حين بلغ نسبة النساء اللاتي لديهن من ١-٢ طفل

نحو ٢٥,٢ % ، وكانت نسبة النساء اللاتي لديهن أطفال يتراوح عددهم من ٣- إلى أقل من ٥ أطفال نحو ٣٠,٩ % في حين كانت النسبة الأكبر للنساء اللاتي لديهن عدد أطفال يزيد عن خمسة أطفال وقد حصلن على نسبة بلغت نحو ٣٣,٤ % من إجمالي حجم العينة .

جدول رقم (٦) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير عدد الأطفال

عدد الأطفال	التكرارات	%
لا يوجد	**١٣**	**١٠,٦**
١-٢ طفل	**٣١**	**٢٥,٢**
٣- أقل من ٥ أطفال	**٣٨**	**٣٠,٩**
خمسة اطفال فأكثر	**٤٦**	**٣٣,٤**
الإجمالي	**١٢٣**	**١٠٠**

٥) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد الأطفال في سن الدراسة :

يتبين من نتائج تحليل البيانات الواردة في جدول رقم (٧) وفيما يتعلق بتوزيع مفردات العينة وفقاً لعدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة أن أعلى نسبة كانت للنساء اللاتي لديهن ثلاثة أطفال فأكثر ، وأيضاً من لديهن طفل واحد حيث بلغت نسبتهن نحو ٣٣,٣% لكل منهما ، يليهما النساء اللاتي لديهن طفلين إثنين في سن الدراسة وقد بلغت نسبتهن نحو ١٨,٧ % ، بينما كانت أقل نسبة للنساء اللاتي ليس لديهن اطفال على الإطلاق حيث بلغت نسبتهن نحو ١٤,٦ % .

جدول رقم (٧) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير عدد الأطفال في سن الدراسة

عدد الأطفال في سن الدراسة	التكرارات	%
لا يوجد	**١٨**	**١٤,٦**
طفل واحد	**٤١**	**٣٣,٣**
إثنان	**٢٣**	**١٨,٧**
ثلاثة فأكثر	**٦١**	**٣٣,٣**
الإجمالي	**١٢٣**	**١٠٠**

٦) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير سكن العائلة :

يتبين من النتائج التحليلية الواردة في جدول رقم (٨) ووفقاً لمتغير سكن العائلة أن أعلى نسبة كانت للنساء اللاتي يمتلكن سكناً عائلياً وقد بلغت نسبتهن نحو ٥٣,١ % ، بينما بلغت نسبة النساء اللاتي يمتلكن سكناً بالإيجار نحو ٤٦,٩ % من إجمالي حجم العينة .

جدول رقم (٨) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير سكن العائلة

سكن العائلة	التكرارات	%
ملك	**٧٠**	**٥٣,١**
مستأجر	**٥٣**	**٤٦,٩**
الإجمالي	**١٢٣**	**١٠٠**

٧) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير الرتبة العلمية :

بدراسة توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الرتبة العلمية يتبين أن أعلى نسبة منهن كانت للمعيدات حيث بلغت نسبتهن نحو ٤٩,٦% ، يليها رتبة الأستاذ المساعد والتي بلغت نسبتها نحو ٢٥,٣ % ، يليها رتبة المحاضر والتي بلغت نسبتهن نحو ١٧,٩ % بينما كانت النسبة الأقل لمن بلغت رتبتهن العلمية ٧,٣ أستاذ وهن يمثلن نحو ٧,٣ % من إجمالي حجم العينة .

جدول رقم (٩) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرارات	%
معيد	**٦١**	**٤٩,٦**
محاضر	**٢٢**	**١٧,٩**
أستاذ مساعد	**٣١**	**٢٥,٢**
أستاذ	**٩**	**٧,٣**
الإجمالي	**١٢٣**	**١٠٠**

٨) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير مهنة ولي الأمر :

بدراسة توزيع عينة الدراسة وفق مهنة ولي الأمر يتبين أن أولياء أمور العينة الذين يعملون في القطاع الخاص بلغت نسبتهم نحو ٥٦,١ % ، يليهم أولياء الأمور الذين لا يعملون والذين بلغت نسبتهم نحو ١٩,٥ % ، ، كما بلغت نسبة أولياء الأمور الذين يعملون في القطاع الحكومي نحو ١١,٤ % وكانت النسبة الأقل من نصيب أولياء الأمور الذين يعملون كرجال أعمال – جدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير مهنة ولي الأمر

مهنة ولي الأمر (إن وجد)	التكرارات	%
القطاع الحكومي	١٤	١١,٤
القطاع الخاص	٦٩	٥٦,١
رجل أعمال	١١	٨,٩
متقاعد	٥	٤,١
لايعمل	٢٤	١٩,٥
الإجمالي	١٢٣	١٠٠

٩) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري للعائلة :

بدراسة نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل يتبين أن نسبة عدد النساء اللاتي تزيد دخولهن عن العشرة ألاف ريال قد بلغت نسبتهن نحو ٣٩ % ، في حين بلغت نسبة النساء اللاتي تتراوح دخولهن ما بين خمسة ألاف إلى أقل من عشرة ألاف نحو ٣٥ % ، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة النساء اللاتي تتراوح دخولهن ما بين ٣٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ حوالي ١٤ % ، وكانت النسبة الأقل للنساء اللاتي تقل دخولهن عن ثلاثة آلاف نحو ١٣% .

جدول رقم (١١) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير الدخل الشهري للعائلة

الدخل الشهري للعائلة	التكرارات	%
أقل من ثلاثة ريال	١٦	١٣
من ٣-٥ ألاف ريال	١٧	١٤
من ٥- إلى أقل من ١٠ ألاف	٤٢	٣٥
١٠٠٠٠ فأكثر	٤٨	٣٩
الإجمالي	١٢٣	١٠٠

١٠) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لمتغير مقدار مساهمة الراتب في دعم مصاريف الأسرة

بدراسة نتائج التحليل الإحصائي لأفراد العينة وفقاً لمدى المساهمة المرأة في في دعم مصاريف الأسرة أن أعلى نسبة كانت للنساء اللاتي يشاركن براتب يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة ألاف ريال شهرياً حيث بلغت نسبتهن ٢٧,٦ % ، يليها النساء اللاتي يساهمن براتب تتراوح قيمته ما بين ألف إلى أقل من ثلاثة ألاف ريال نحو ٢٠,٣%، ثم النساء اللاتي يشاركن بدخل تتراوح قيمتها بين خمسة الاف إلى أقل من

عشرة ألاف ريال حيث بلغت نسبتهن نحو ١٧,١ % ، كما بلغت نسبة النساء اللاتي تساهمن في دخل الأسرة بمبلغ يزيد عن العشرة الأف ريال حوالي ١٤,٦ % ، في الوقت الذي بلغ عدد النساء اللاتي لا يساهمن على الإطلاق بأي نسبة في مصاريف الأسرة نحو ١١,٤% ، في الوقت الذي بلغ عدد النساء اللاتي تساهمن بأقل من ألف ريال نحو ٨,٩ %.

جدول رقم (١٢) : توزيع مفردات العينة بناءَ على مقدار مساهمة الراتب في دعم مصاريف الأسرة:

مقدار المساهمة في الراتب	التكرارات	%
لا أساهم على الإطلاق	١٤	١١,٥
أساهم بأقل من ألف ريال	١١	٨,٩
أساهم بمبلغ يتراوح ما بين ألف إلى أقل من ثلاثة ألاف ريال	٢٥	٢٠,٤
أساهم بمبلغ يتراوح ما بين ثلاثة ألاف إلى أقل من خمسة ألاف ريال	٣٤	٢٧,٧
أساهم بمبلغ يزيد عن خمسة آلاف ويقل عن عشرة الأف ريال	٢١	١٧,٢
أساهم بمبلغ فوق العشرة ألاف ريال	١٨	١٤,٧
الإجمالي	**١٢٣**	**١٠٠**

١١) التحليل الوصفي لعينة الدراسة وفقاً لأهم مجالات العمل أمام المرأة في محافظة الخرج :

بدراسة الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة في محافظة الخرج يتبين أن هناك عدد لابأس به من هذه الوظائف المتنوعة ومن وجهة نظر عينة الدراسة يتبين أن مهنة الطب هي أهم المهن المتاحة أمام المرأة السعودية في محافظة الخرج نظراً لقلة المنافسة في هذا المجال وعدم وجود عدد كبير من الطبيبات السعوديات حيث بلغت هذه النسبة نحو ٦٩,٦% ، يليها في ذلك مهنة التدريس والتي بلغت نسبتها نحو ١٨,٧ % ، ثم مهنة الأعمال الإدارية والتي بلغت نسبتها نحو ٤,٩ % ، ثم مهنتي الإعلام ،

والمهن الحرة والتي بلغت نسبتها نحو ٢,٤ % ، ثم وجاءت جاءت مهنة الوظائف الفنية والتقنية في المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت بحوالي نحو ١,٦ % – جدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣) : توزيع مفردات العينة بناءَ على متغير أهم مجالات العمل المتاحة

المتغير	أهم مجالات العمل المتاحة	التكرارات	%
	التدريس	**٢٣**	**١٨,٧**
	الطب	**٨٦**	**٦٩,٦**
	الإعلام	**٣**	**٢,٤**
	الأعمال الإدارية	**٦**	**٤,٩**
	المهن الحرة	**٣**	**٢,٤**
	وظائف فنية وتقنية	**٢**	**١,٦**
الإجمالي		**١٢٣**	**١٠٠**

رابعاً : التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي :

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وذلك فيما يتعلق بدور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي وكما هو واضح من بيانات جدول رقم (١٤) فإن جميع المتغيرات معنوية إحصائياً كما يتبين أيضاً أن من خلال استعراض التقديرات الواردة في هذا الجدول ما يلي :

١) تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٩٨–٤,٥٩)، وعليه فإنه يلاحظ أن أكبر المتوسطات تأييدا من قبل عينة الدراسة كان للفقرة رقم (٧) والتي تتعلق بدور المرأة في تنمية القيم الإيجابية لدى أبنائها وتسهم في تربية جيل يحمل قدراً كبيراً من هذه القيم مثل حب الوطن والاعتماد على الذات وحب العمل والتفوق وغيرها ، حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٥٩) بأهمية نسبية بلغت قرابة (٩١,٧) ، يليها الفقرة رقم (٩) والتي بلغ قيمة متوسطها الحسابي نحو٤,٤٦ وبأهمية نسبية قدرت بحوالي ٨٩,٢٦ والذي يتعلق بمساهمة المرأة في زيادة الدخول النقدية والحقيقية للأسرة عن طريق مساهمتها بجزء من دخلها لصالح الأسرة خصوصاً العاملات وأصحاب الدخول منهن .

٢) كانت أقل المتوسطات للفقرة رقم (١٠) والتي تتعلق بمساهمة المرأة في حل مشكلة البطالة عن طريق إقامة عدد من المشاريع التنموية الرائدة ، التي تدار بأيدي نسائية وطنية .، حيث بلغ المتوسط الحسابي حوالى (٣,٨٩) بأهمية نسبية بلغت قرابة (٧٩,٦٨%) .

٣) بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٤,٢٨) وهو أكبر من متوسط أداة القياس (Test Value =3)، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨٥,٦٨%) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة حوالى (٠,١٩) ، وهذا يدل على انخفاض درجة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة ، وهو ما يشير أيضاً إلى أن هناك اتفاق وتأييد عالي بين أفراد العينة حول دور المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الأسري

٤) كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ،كما كان مستوى المعنوية لكل الفقرات اقل من ١% ، أي دال إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ١% .

٥) ثبت معنوية التقديرات الإحصائية لجميع المتغيرات عند المستوى الاحتمالي ١% – جدول رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤) : التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي :

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	(T)	مستوى المعنوية
١	تؤدي المرأة دوراً هاماً في تنمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال ما تقوم به من تنشئة الأبناء على قيم العمل والإنتاجية .	4.423	0.992	88.460	15.909	0.000
٢	تؤدي دوراً فاعلاً في ترشيد الاستهلاك العائلي	4.317	1.011	86.340	4.452	0.000
٣	تؤدي دوراً فاعلاً في تشجيع الادخار المنزلي .	4.308	1.056	86.160	13.736	0.000
٤	تشكل مكوناً رئيساً في حجم القوى العاملة في كل من القطاعين العام والخاص .	4.065	1.084	81.300	10.892	0.000
٥	توفر قدراً من الموارد المالية التي يمكن أن تدفع نظراً لقيامها ببعض الأعمال المنزلية فضلاً عن تربية ورعاية الأولاد والزوج .	4.303	0.978	86.060	14.716	0.000
٦	تدعم الاقتصاد الوطني عن طريق مساهمتها في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال ما تقدمه للمجتمع من سلع وخدمات .	4.105	0.982	82.100	12.489	0.000
٧	تنمي القيم الإيجابية لدى أبنائها وتسهم في تربية جيل يحمل قدراً كبيراً من هذه القيم مثل حب الوطن والاعتماد على الذات وحب العمل والتفوق وغيرها	4.585	0.756	91.700	23.236	0.000
٨	تسهم في رفع مستوى الإشباع لدى قطاع كبير من النساء لإنتاجها سلع وخدمات قد تحتاجها المرأة السعودية مثل	4.276	0.961	85.520	14.735	0.000

	إنتاج بعض الوجبات الغذائية وتصنيع بعض الملابس ومنتجات الزينة ..... وغيرها .					
٩	تسهم في زيادة الدخول النقدية والحقيقية للأسرة عن طريق مساهمتها بجزء من دخلها لصالح الأسرة خصوصاً العاملات وأصحاب الدخول منهن .	4.463	0.842	89.260	19.265	0.000
١٠	تسهم في حل مشكلة البطالة عن طريق إقامة عدد من المشاريع التنموية الرائدة ، التي تدار بأيدي نسائية وطنية .	3.984	1.094	79.680	9.974	0.000
	الفقرات مجتمعة (١-١٠)	4.284	0.187	85.680	21.744	0.000

** معنوي عند المستوى الاحتمالي ١% .

- المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الإستبانة .

خامساً : التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الأسري السعودي:

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة فيما يتعلق بمعوقات تفعيل دور المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الأسري وكما هو واضح من بيانات جدول رقم (١٥) حيث يتبين من الجدول أن جميع المتغيرات معنوية إحصائياً عدا متغير واحد فقط هو المتغير رقم (٧) والخاص بالتخوف من العنوسة بسبب النظرة القاصرة تجاه من يعملن والتي ما زالت سائدة عند بعض أفراد المجتمع ، كما يتبين أيضاً أن من خلال استعراض التقديرات الواردة في هذا الجدول ما يلي:

١) تراوحت المتوسطات الحسابية لكافة الفقرات ما بين (٣,٠٢-٤,٥٥)، وعليه فإنه يلاحظ أن أكبر المتوسطات تأييدا من قبل عينة الدراسة كانت للفقرة رقم (١) والتي تتعلق بعدم وجود مراكز متخصصة ذات كفاءة عالية وسعر مناسب تستوعب أطفال العاملات حيث أنها حصلت على متوسط حسابي قدر بحوالي (٤,٥٥) بأهمية نسبية بلغت قرابة (٩١%) ، يليها الفقرة رقم (١٠) والتي بلغ قيمة متوسطها الحسابي نحو٤,٢٣ وبأهمية نسبية قدرت بحوالي ٨٤,٧ والتي تتعلق بصعوبة الحصول على الفرص الوظيفية المناسبة مع محدودية هذه الفرص .

٢) كانت أقل المتوسطات للفقرة رقم (٧) والتي تتعلق التخوف من العنوسة بسبب النظرة القاصرة تجاه من يعملن والتي ما زالت سائدة عند بعض أفراد المجتمع ..، حيث بلغ المتوسط الحسابي حوالى (٣,٠١٦) بأهمية نسبية بلغت قرابة (٦٠,٣٢%) .

٣) بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٣,٩٥) وهو أكبر من متوسط أداة القياس (Test Value =3)، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (79%) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة حوالى (٠,٠٣) ، وهو ما يشير إلى انخفاض درجة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة ، وهو ما يشير أيضاً إلى أن هناك اتفاق وتأييد عال بين أفراد العينة حول دور المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في دعمها للاقتصاد السعودي .

٤) كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة اقل من ١% أي دال إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ١% ، عدا المتغير رقم (٧) الذي لم تثبت معنوية تقديره إحصائياً عند مستويات المعنوية المألوفة – جدول رقم (١٥) :

جدول رقم (١٥) : نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة حول معوقات تفعيل دور المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الأسري السعودي:

	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	(T)	مستوى المعنوية
١	عدم وجود مراكز متخصصة ذات كفاءة عالية وسعر مناسب تستوعب أطفال العاملات منهن .	4.553	1.025	91.060	16.787	0.000
٢	عدم القدرة على تحقيق التوازن بين متطلبات الوظيفة ودورها الأسري كأم ومربية وزوجة.	3.683	1.210	73.660	6.259	0.000
٣	ترك الأطفال لمدة طويلة خارج المنزل .	3.854	1.322	77.080	7.159	0.000
٤	عدم تفعيل القوانين والأنظمة التي تدعم مساهمة المرأة في مجالات التنمية المختلفة خاصة الاقتصادية منها .	3.813	1.196	76.260	7.535	0.000
٥	التأثيرات السلبية لضغوط العمل على الحياة الزوجية .	3.943	1.236	78.860	8.457	0.000
٦	وجود بعض الأضرار والمخاطر الصحية التي قد تلحق بالمرأة كنتيجة لالتحاقها ببعض الأعمال التي تحمل درجة معينة من درجات المخاطرة مثل المعامل الصحية والكيمائية .... وغيرها .	3.837	1.320	76.740	7.033	0.000
٧	التخوف من العنوسة بسبب النظرة القاصرة تجاه من يعملن والتي ما زالت سائدة عند بعض أفراد المجتمع	3.016	1.493	60.320	0.121	0.904
٨	عدم التفهم الجيد لدور المرأة العاملة وعدم التعاون من بعض الأزواج .	3.943	1.230	78.860	8.503	0.000
٩	وجود بعض المشاكل الأسرية والتي قد تعوق خروج المرأة للعمل .	3.943	1.132	78.860	9.232	0.000
١٠	صعوبة الحصول على الفرص الوظيفية المناسبة مع محدودية هذه الفرص	4.219	1.135	84.380	11.920	0.000

١١	عدم توظيف المرأة في المكان المناسب وفق مؤهلها الدراسي .	4.008	1.271	80.160	8.799	0.000
١٢	وجود بعض القيم السلبية السائدة مثل (الانعزالية – التواكل – عدم الإيمان بالعمل خارج المنزل – التخوف من المستحدثات) التي قد تعوق عمل المرأة.	3.520	1.404	70.400	4.108	0.000
١٣	ضعف المواءمة بين المؤهلات التعليمية للخريجات وبين ما يتطلبه سوق العمل بقطاعيه العام والخاص	3.935	1.164	78.700	8.903	0.000
١٤	وجود بعض المعوقات التنظيمية والإدارية المرتبطة بعمل المرأة خاصة ما يتعلق بالانتقال والتواصل بين الجانبين ... وغيرها	3.935	1.199	78.700	8.646	0.000
١٥	عدم الرغبة في العمل خاصة في المناطق النائية	4.106	1.186	82.120	10.339	0.000
١٦	غياب الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة الفاعل في دعم الاقتصاد الوطني.	3.829	1.272	76.580	7.230	0.000
١٧	ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بتوظيف المرأة .	4.073	1.125	81.460	10.582	0.000
١٨	المنافسة غير المتكافئة (غير العادلة) من قبل العمالة الوافدة .	4.097	1.217	81.940	9.989	0.000
١٩	تباين واختلاف الدخول التي تحصل عليها العاملات في كل من القطاعين العام والخاص مما قد يعوق المرأة عن الالتحاق بفرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص .	4.219	0.987	84.380	13.690	0.000
٢٠	ضعف الفرص التدريبية المقدمة للمرأة وهو ما يفقدها جانباً كبيراً من جوانب الخبرة والكفاءة وفق متطلبات سوق العمل .	4.138	1.125	82.760	11.212	0.000
٢١	عدم إطلاع المرأة على معظم الفرص الوظيفية المتاحة في سوق العمل	4.008	1.257	80.160	8.890	0.000
٢٢	عدم وجود مستوى مناسب ومجزي من الرواتب والبدلات .	4.235	1.153	84.700	11.888	0.000
	المتوسط العام للفقرات مجتمعة (١-٢٢)	3.950	0.298	79.00	14.910	0.000

**معنوي عند المستوى الاحتمالي ١% .

* المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الإستبانة .

سادساً : التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول آليات ومقترحات تفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي:

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وذلك فيما يتعلق بآليات بتفعيل دور المرأة السعودية في دعم الاقتصاد الأسري وكما هو واضح من بيانات جدول رقم (١٦) أن جميع المتغيرات معنوية إحصائياً ، كما يتبين أيضاً أن من خلال استعراض التقديرات الواردة في هذا الجدول ما يلي :

١) تـراوح المتوسـطات الحسـابية لكافـة الفقـرات مـا بـين (٤,١٢-٤,٤٩)، وعليـه فإنـه يلاحـظ أن أكبـر المتوسطات تأييدا من قبل عينة الدراسة كان للفقرة رقم (١) والتي توفير الحضانات ومراكز رعاية الأطفال بأسعار رمزية وعلى مستوى عال من الكفاءة والتميز، حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٤٩) بأهمية نسبية بلغت قرابة (٨٩,٧٤%.) ، يليها الفقرة رقم (٤) والتي بلغ قيمة متوسطها الحسابي نحو ٤,٤٣ وبأهمية نسبية قدرت بحوالي ٨٨,٦ والتي تتعلق بحث مؤسسات المجتمع (الجامعات، المعاهد، مراكز التدريب) على تنفيذ عدد من الد ورات التدريبية النسائية التي تهدف إلى رفع كفاءة الخبرات والمهارات النسائية.

٢) كانت أقل المتوسطات للفقرة رقم (٦) والتي تتعلق بتفعيل دور وسائل الإعلام في تغيير النظرة الاجتماعية السائدة للمرأة العاملة من قبل بعض الفئات والإيمان بدور المرأة الفاعل في عملية التنمية ...، حيث بلغ متوسطها الحسابي حوالى (٤,١٢) بأهمية نسبية بلغت قرابة (٨٢,١٠%) .

٣) بلغ المتوسط العام للفقرات مجتمعة حوالي (٤,٢٣) وهو أكبر من متوسط أداة القياس (Test Value =3)، كما بلغت الأهمية النسبية للفقرات مجتمعة حوالي (٨٥,٦٥%) ، كما بلغ الانحراف المعياري للفقرات مجتمعة حوالى (١,٢٢) ، وهو ما يشير أيضاً إلى انخفاض درجة التباين والتشتت بين إجابات عينة الدراسة ، وهو ما يؤكد على وجود إتفاق وتأييد عالي بين أفراد العينة حول دور المعوقات التي تواجه المرأة السعودية في دعمها للاقتصاد السعودي .

٤) كانت جميع الفقرات ايجابية ومعدلها أكبر من الوسط الفرضي (٣) ومستوى المعنوية لكل فقرة اقل من ١% أي دال إحصائيا عند المستوى الاحتمالي ١% .

جدول رقم (١٦) : آليات ومقترحات لتفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي:

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية (%)	(T)	مستوى المعنوية
١	توفير الحضانات ومراكز رعاية الأطفال بأسعار رمزية وعلى مستوى عال من الكفاءة والتميز .	4.487	1.237	89.740	13.337	0.000
٢	تفعيل الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بعمل المرأة بما يكفل توسيع دائرة مشاركتها في الحياة الاقتصادية .	4.244	1.295	84.880	10.651	0.000
٣	إتاحة المزيد من فرص العمل الملائمة للمرأة السعودية بالتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتوظيف .	4.317	1.301	86.340	11.224	0.000
٤	دعم وتشجيع المبادرات الريادية الحديثة خاصة ما يتعلق بالأعمال المهنية النسائية (النسيج ، الخياطة ، الخزف ... الخ) .	4.325	1.155	86.500	12.715	0.000
٥	حث مؤسسات المجتمع (الجامعات ، المعاهد ، مراكز التدريب) على تنفيذ عدد من الدورات التدريبية النسائية التي تهدف رفع كفاءة الخبرات والمهارات النسائية	4.430	1.079	88.600	14.701	0.000
٦	تفعيل دور وسائل الإعلام في تغيير النظرة الاجتماعية السائدة للمرأة العاملة من قبل بعض الفئات والإيمان بدور المرأة الفاعل في عملية التنمية .	4.195	1.278	83.900	10.370	0.000
٧	تفعيل دور المؤسسات التربوية والاجتماعية في دعم برامج الأسر المنتجة .	4.325	1.148	86.500	12.794	0.000
٨	انشاء موقع الكتروني يبرز الخدمات والمزايا التي تتمتع سيدات الأعمال بهدف دعمهن في كل مبادراتهن	4.195	1.291	83.900	10.267	0.000
٩	توفير قاعدة بيانات ومعلومات اقتصادية عن فرص العمل النسائية لتكون بمثابة بوابة لدخول المرأة لسوق العمل .	4.268	1.215	85.360	11.575	0.000

١٠	تفعيل دور المرأة في عملية صنع و اتخاذ القرار خاصة ما يرتبط بالنواحي الاقتصادية .	4.317	1.125	86.340	12.974	0.000
١١	تفعيل دور القطاع الخاص في دعم المبادرات التنموية النسائية الفاعلة بما يتلاءم مع حاجات المجتمع المحلي	4.268	1.267	85.360	11.093	0.000
١٢	إعطاء أولوية للنساء في مجال تخصيص الأراضي داخل المدن لإقامة أنشطة اقتصادية عليها .	4.105	1.238	82.100	9.941	0.000
١٣	تبني مؤسسات المجتمع خاصة التعليمية منها تفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري .	4.252	1.113	85.040	12.474	0.000
١٤	دعم جهود القطاع الخاص الرامية لتوسيع مجالات وفرص العمل المتاحة أمام المرأة السعودية .	4.300	1.194	86.000	12.085	0.000
١٥	ابتكار أساليب وفرص وظيفية جديدة تسهم في توسيع مجالات عمل المرأة مثل (العمل عن بعد ، والعمل الجزئي-..... الخ) .	4.317	1.236	86.340	11.810	0.000
١٦	دعم الجهود التسويقية الرامية لتسويق منتجات النساء محلياً ودولياً .	4.154	1.396	83.080	9.166	0.000
١٧	إطلاق عدد من المبادرات التنموية النسائية بدعم ورعاية من كافة الجهات المعنية بتنمية وتطوير المرأة	4.155	1.293	83.100	9.900	0.000
١٨	دعم وتشجيع إنشاء حاضنات أعمال نسائية (كالحاضنات التقنية وغيرها ... الخ) بما يدعم جهود المرأة الإنتاجية والتسويقية .	4.349	1.200	86.980	12.463	0.000
١٩	استحداث جهاز يعنى بتوظيف المرأة في المحافظات التي تغطيها الجامعة .	4.341	1.186	86.820	12.542	0.000
٢٠	التنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم خدمات جديدة للمرأة خاصة ما يتعلق بدعم المشاريع النسائية الريادية .	4.308	1.174	86.160	12.361	0.000
٢١	توعية المرأة بمزايا العمل عن بعد (العمل من المنزل) كأحد الاتجاهات الحديثة عن طريق بذل المزيد من الجهود الإعلامية في هذا الإطار.	4.325	1.190	86.500	12.342	0.000
٢٢	تحقيق مزيد بين السياستين النقدية والمالية بما يحقق التمكين الاقتصادي للمرأة وحصولها على نصيب عادل في عملية التنمية الاقتصادية .	4.219	1.177	84.380	11.489	0.000
٢٣	دعم الجهود النسائية الرامية إلى إيجاد العمل الابتكاري واستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج والتسويق	4.243	1.256	84.860	10.977	0.000
٢٤	توسيع عدد الاختيارات التخصصية للمرأة في مرحلة التعليم الجامعي لضمان تفعيل دورها بشكل أكثر فعالية في عملية التنمية الاقتصادية .	4.325	1.191	86.500	12.342	0.000

٢٥	إقامة عدد من المشروعات الاستثمارية بتمويل وإدارة نسائية بهدف دعم الجهود الاستثمارية للمرأة السعودية في عملية التنمية الاقتصادية .	4.301	1.227	86.020	11.751	0.000
	المتوسط العام للفقرات مجتمعة (١-٢٢)	4.230	1.220	85.65	11.730	.000

****معنوي عند المستوى الاحتمالي ١% .**

- **المصدر:** نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الإستبانة .

الخلاصة والتوصيات :

تبين من خلال إستعراض نتائج البحث ما يلي :

١) **أن المرأة السعودية في محافظة الخرج متاح لها عدد من الفرص الوظيفية الهامة أهمها :** مهن الطب والتدريس والأعمال الإدارية والإعلام والمهن الحرة والوظائف الفنية والتقنية والمحاسبية والاتصالات والمشاغل النسائية الأخصائيات الاجتماعيات والأسواق النسائية .

٢) **أن المرأة السعودية في محافظة الخرج تدعم الإقتصاد الأسري عن طريق عدد من المحاور الهامة من بينها :**

- تنمية القيم الإيجابية لدى أبنائها وتسهم في تربية جيل يحمل قدراً كبيراً من هذه القيم مثل حب الوطن والاعتماد على الذات وحب العمل والتفوق وغيرها.
- زيادة الدخول النقدية والحقيقية للأسرة عن طريق مساهمتها بجزء من دخلها لصالح الأسرة خصوصاً العاملات وأصحاب الدخول منهن .
- تسهم في رفع مستوى الإشباع لدى قطاع كبير من النساء لإنتاجها سلع وخدمات قد تحتاجها المرأة السعودية مثل إنتاج بعض الوجبات الغذائية وتصنيع بعض الملابس ومنتجات الزينة ..... وغيرها .
- تؤدي دوراً فاعلاً في ترشيد الاستهلاك العائلي وكذلك تنمية الإدخار المحلي.

٣) **أن هناك عدداً من المعوقات التي قد تحول دون تفعيل دور المرأة في أداء دورها الهادف إلى دعم الاقتصاد الأسري وأهمها :**

- عدم وجود مراكز متخصصة ذات كفاءة عالية وسعر مناسب تستوعب أطفال العاملات.
- صعوبة الحصول على الفرص الوظيفية المناسبة مع محدودية هذه الفرص .
- عدم توظيف المرأة في المكان المناسب وفق مؤهلها الدراسي .

- عدم الرغبة في العمل خاصة في المناطق النائية .
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بتوظيف المرأة
- تباين واختلاف الدخول التي تحصل عليها العاملات في كل من القطاعين العام والخاص مما قد يعوق المرأة عن الالتحاق بفرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص .
- ضعف الفرص التدريبية المقدمة للمرأة وهوما يفقدها جانباً كبيراً من جوانب الخبرة والكفاءة وفق متطلبات سوق العمل .

٤) أظهرت نتائج الدراسة عدداً من الآليات والمقترحات الخاصة بتفعيل دور المرأة في دعم الاقتصاد الأسري السعودي من بينها :

- توفير الحضانات ومراكز رعاية الأطفال بأسعار رمزية وعلى مستوى عال من الكفاءة والتميز.
- حث مؤسسات المجتمع (الجامعات ، المعاهد ، مراكز التدريب) على تنفيذ عدد من الد ورات التدريبية النسائية التي تهدف إلى رفع كفاءة الخبرات والمهارات النسائية.
- إتاحة المزيد من فرص العمل الملائمة للمرأة السعودية بالتنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتوظيف .
- دعم وتشجيع المبادرات الريادية الحديثة خاصة ما يتعلق بالأعمال المهنية النسائية (النسيج ، الخياطة ، الخزف ... الخ) .
- تفعيل دور المؤسسات التربوية والاجتماعية في دعم برامج الأسر المنتجة .
- تفعيل دور المرأة في عملية صنع و اتخاذ القرار خاصة ما يرتبط بالنواحي الاقتصادية .
- دعم جهود القطاع الخاص الرامية لتوسيع مجالات وفرص العمل المتاحة أمام المرأة السعودية .
- دعم وتشجيع إنشاء حاضنات أعمال نسائية (كالحاضنات التقنية وغيرها ...الخ) بما يدعم جهود المرأة الإنتاجية والتسويقية .
- توعية المرأة بمزايا العمل عن بعد (العمل من المنزل) كأحد الاتجاهات الحديثة عن طريق بذل المزيد من الجهود الإعلامية في هذا الإطار.
- توسيع عدد الاختيارات التخصصية للمرأة في مرحلة التعليم الجامعي لضمان تفعيل دورها بشكل أكثر فعالية في عملية التنمية الاقتصادية .
- إقامة عدد من المشروعات الاستثمارية بتمويل وإدارة نسائية بهدف دعم الجهود الاستثمارية للمرأة السعودية في عملية التنمية الاقتصادية

وبناءً على النتائج السابقة فإنه يمكن وضع عدد من التوصيات من بينها :

١) تأسيس قاعدة بيانات تتضمن الفرص الوظيفية المتاحة مع التركيز على الفرص المتاحة التي أظهرتها نتائج الدراسة .

٢) تأسيس مراكز تدريب وإستشارات تعنى بتأهيل النساء المقدمات على سوق العمل بما يؤهلن ويرفع من درجة كفاءتهن ويؤهلهن للالتحاق بسوق العمل .

٣) تفعيل أقسام الإقتصاد المنزلي في جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز في تقديم بعض الدورات الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاد الأسري خاصة ما يرترتبط بترشيد الإستهلاك ورفع الوعي الإدخاري خاصة في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة .

٤) تذليل العقبات والمشاكل التي قد تحول دون تفعيل دور المرأة في دعم الإقتصاد السعودي بوجه عام والإقتصاد الأسري على وجه الخصوص .

٥) إستحداث فرص وظيفية جديدة للمرأة في محافظة الخرج مثل العمل عن بعد ، والأسر المنتجة بما يوسع من مشاركتها في سوق العمل ويعظم من مشاركتها في الدور الإنتاجي .

٦) تفعيل القرارات الحكومية التي أخذتها حكومة خادم الحرمين أخيراً فيما يتعلق بسعودية عدد من المهن مثل قطاع الإتصالات والمهن المحاسبية ..... وغيرها في تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة للإقتصاد السعودي على وجه العموم والإقتصاد الأسري على وجه الخصوص .

المراجع :

١) المقبل ، عواطف سليمان ، ١٤٣٣ هـ ، حقوق المرأة الاقتصادية في القطاع الحكومي والخاص ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحماية الشرعية والقانونية لحقوق المرأة الاقتصادية، مركز إثراء المعرفة للاستشارات التربوية والتعليمية ، ص ص٢-١٦ .

٢) الشهراني ، مريم .١٩٩٧ م .الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة السعودية رسالة ماجستير . جامعة أم القرى . مكة المكرمة .المملكة العربية السعودية.

٣) الشتيوي ، عبدالله بن صالح (١٤٢٩هـ) ، توظيف المرأة السعودية في القطاعين العام والخاص (المعوقات والحلول) ، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ع س – ٣ – ٨ .

٤) الزومان ، عبدالعزيز ، العقيلي ، محمد ، السلامة ،عبدالعزيز ، الرسيني ، ماجد ،٢٠٠٤ ، العمل عن بعد عالمياً ومجالات تطبيقه في المملكة العربية السعودية ، المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي (المعلوماتية في خدمة ضيوف الرحمن) ، جامعة الملك عبدالعزيز ، المدينة المنورة .

٥) الحسيني ، عائشة .١٤١٣ هـ تقييم مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل .مركز النشر العلمي . جامعة الملك عبد العزيز.

٦) بوعلي ، عبدالله بن جواد بن يوسف . ربيع الآخر ١٤٢٩هـ ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية .

٧) أبالخيل ، نوره .١٤١٣هـ مجالات الاستثمار للمرأة السعودية في المشاريع الصغيرة بمدينة الرياض ، دراسة ميدانية .مركز البحوث .كلية العلوم الإدارية. جامعة الملك سعود .الرياض.

8) Al-Shetaiwi, A. (2002) Factors Affecting the Underutilization of Qualified Saudi Women in the Saudi Private Sector. PhD. theses. Loughborough University. UK.2002.

Working woman and her role in supporting the family economy in Kingdom of Saudi Arabia

(An applied study on female faculty and employees of Prince Sattam Bin Abdulaziz University)

Dr. Eman Mohammed Mohammed Yousuf[9] - Dr. Maalim Hasan Ali Al-Molim[10] Mohammed Ahmed Helal[11]

Abstract:

The present research aims to know the role which is played by Saudi woman in supporting the Saudi economy generally and family economy particularly in Al-Khajr governorate. The research problem lies in the fact that the role which is played by Saudi woman in this regard is below the desired level in spite of the potentials, energies, experiences and qualification enjoyed by Saudi woman as well as the government's efforts made to overcome the obstacles and challenges facing Saudi woman. The research will strive to achieve its objectives through the method of quantitative descriptive analysis and that is to process the secondary and preliminary data which will be collected from its different secondary and field resources. To achieve the objectives of research, the researchers relied on quantitative descriptive approach to process the secondary and preliminary data which will be gathered from its different secondary and field sources. Also, the research relied on a random sample that reached 123 individual which represent 18% of total statistical community of around 695 individual.

The research produced several important results including that there are a number of important career opportunities for Saudi women in Al-Kharj governorate, the most important of which are: medical, teaching, administrative works, media, free professions, technical and accounting jobs, Women Beauty Parlors, social workers and women markets etc.

The study also showed that Saudi women in Al-Kharj governorate support the family economy in several ways like developing the positive values among their children, contribute to educate a generation that carries a great deal of these positive values as well as contribute to living expenses of family, raise awareness of investment and savings and rationalization of household

[9] Assistant Professor, Department of Home Economics, College of Education in Al-Dilam – Prince Sattam Bin Abdulaziz University and Assistant Professor – Department of Dairy Sciences, Kafrelsheikh University – Egypt.
[10] Assistant Professor, College of Education in Al-Dilam – Prince Sattam Bin Abdulaziz University, K.S.A
[11] Researcher in College of Business Administration – Al-Kharj, Prince Sattam Bin Abdulaziz University, K.S.A

consumption. Also, the results of the study showed that there are a number of obstacles which may stand in the way of activating the role of women to support the family economy like the unavailability of specialized centers with high efficiency and suitable price to accommodate the children of working women as well as the difficulty to get job due to limited opportunities.

The research presented a number of mechanism and suggestions that guarantee the activation of woman's role in supporting the Saudi family economy including building a database which contains available job opportunities with focus on the opportunities showed by results of the study, making efforts to establish training & consultancy centers to rehabilitate the women who applied for jobs as it will improve their efficiencies and overcome the obstacles and problems that may prevent the activation of role of women in supporting the Saudi economy in general and the family economy in particular as demonstrated by the results of the research.